المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: "تركيا والاتحاد الاوروبي"
اسم الكاتب: م.م. طالب حسين حافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2102
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 12:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

" تركيا والاتحاد الاوروبي "

المدرس المساعد

طالب حسين حافظ[*]

المقدمة

منذ ان الغى أتاتورك السلطة العثمانية في تركيا في العام ومن ثم الخلافة الاسلامية في العام واطلق مشروع بناء الدولة الحديثة المؤسس على القطيعة مع الموروث الامبرطوري العثماني ، سعت النخبة التركية الحاكمة بشكل محموم للاندماج في منظومة الغرب سياسيا وثقافيا واقتصاديا بوصفه الحل الوحيد للانفكاك عن الارث الشرقي والدخول في عالم الحضارة والتقدم .

لكن تركيا المعاصرة التي اسست على ايدولوجية الدولة – الامة ، اي النزعة القومية بثوبها العلماني، والتطلع نحو عالم الغرب في الصناعة والعلم والحداثة سرعان ما أجبرتها الوقائع الصلبة على اكتشاف ان حلم التماثل مع الغرب عسير المنال ، اذ لا يكفي لتحقيقه ، التنكر لهوية الشعب الدينية والثقافية وفرض نظام غربي محل الشريعة الاسلامية والغاء التعليم الديني والاخذ بالرموز المسيحية بدلا من الاسلامية وبالابجدية اللاتينية عوضا عن العربية واحلال الزي الاوربي محل اللباس المحلي ... الخ من مظاهر خيل لنخبة في حقبة مضطربة انها تختزل جوهر الغرب ولبه .

الاتحاد الاوروبي :

الاتحاد الاوروبي هو جمعية دولية للدول الاوروبية تضم ( ) دولة حالية ، تأسس بناءا على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ... ، ولكن العديد من افكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي .

من اهم مبادىء الاتحاد الاوروبي نقل صلاحيات الدول القومية الى المؤسسات الدولية الاوروبية ، لكن هذه المؤسسات تظل محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة ، لذا لايمكن اعتبار هذا الاتحاد على انه اتحاد فيدرالي ، حيث انه ينفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم .

للاتحاد الاوروبي نشاطات عديدة ، أهمها كونه سوق موحدة ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه ( ) دولة من الدول الاعضاء ، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة .

ان الدول المنضوية في الاتحاد هي :

ايطاليا ...

المانيا ...

بلجيكا ...

فرنسا ...

لوكسمبورغ ...

هولندا ...

المملكة المتحدة ...

الدنمارك ...

اليونان ...

اسبانيا ...

[*] مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الاوروبية– جامعة بغداد

البرتغال
ايرلندا
السويد
فنلندا
النمسا
استونيا
بولندا
تشيكيا
سلوفاكيا
سلوفينيا
قبرص
لاتفيا
ليتوانيا
مالطا
هنغاريا
رومانيا
بلغاريا

تحديات الواقع :

اخذت جملة المكبوتات الثقافية والدينية والعرقية في الانفجار داخل دولة الحداثة ، وما عودة الاسلام المدوية الى الشارع السياسي التركي وانفجار المسألة الكردية وظهور تعبيرات سياسية لجماعات طائفية وغياب الاجماع الشعبي حول الثوابت الضرورية لأية أمة، الا تجليات أولية عما يمكن ان ينتهي اليه مصير (الانقلاب الكمالي)، وفضلا عن ذلك فهناك جملة من المتغيرات التي يمكن ملاحظتها بوضوح في تركيا والتي لم يتم حسمها أو بلورتها بشكل نهائي لحد الآن :

:- البحث عن هوية .
.- العلمانية واعادة انبعاث الاسلام السياسي .
- العلاقة مع الاتحاد الاوربي .
.- المسألة الكردية
- العلاقات مع دول الجوار الاسلامي .
- انبعاث الطورانية ، والعلاقات مع آسيا الوسطى .
- المشكلة القبرصية والعلاقة مع اليونان .
- الدور التركي في حلف شمالي الاطلسي .
- الدور الجديد لتركيا في البلقان .
- التحالف الاستراتيجي مع اسرائيل .
- - العداء التقليدي مع روسيا .
- - دور المؤسسة العسكرية وأزمة الحكم المستمرة .
- - مشروع الكاب وتشغيله .

وفي خضم هذا المتراكم الثقيل من المتغيرات ، فان الذي يهمنا هو العلاقة مع الاتحاد الاوروبي ، التي هي محل دراستنا هذه .

البدايات والتطور التاريخي :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بالنتائج التي آلت اليها ومنها حالة الحرب الباردة التي حكمت العلاقة بين الكتلتين الشرقية والغربية ، فقد برزت اهمية تركيا كموقع لاغنى عنه للجناح الجنوبي – الشرقي لحلف الناتو . وكنتيجة لذلك فقد ابرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، والتي استطاعت تركيا عن طريقها الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة مما اهلها لاحقا أن تقبل في المجلس الاوربي في آب – . ثم كون هذا القبول ، وبمساندة الولايات المتحدة ، الارضية التي مكنت تركيا من دخول حلف شمال الاطلسي ، كعضو أصلي وذلك خلال اجتماع لشبونة في شباط – .

ومن الغريب ، ان السويد وهي الدولة الاكثر ديمقراطية والاكثر انفتاحا والاقل تزمتا دينيا وقوميا في اوربا ، كانت هي من اعترض على نية دخول تركيا النادي الاوروبي عسكريا وثقافيا واقتصاديا ، بحجة وجود الهوة الحضارية بين الحضارتين الاسلامية والغربية[1]. وهذا الموقف الذي استمر لغاية الوقت الحاضر والذي تقوده الآن فرنسا ، ولذلك فان اوروبا (المسيحية) غير مستعدة لقبول دولة تجمع شعبا اسلامي التاريخ والشخصية والتوجه .

وفي /// – تم التوقيع في انقرة على اتفاق انتساب تركيا الى الجماعة الاوروبية (اتفاق انقرة) ، حيث تقدمت تركيا في) /// – بطلب للانضمام الى العضوية الكاملة في الجماعة الاوروبية التي اصدرت لجنتها في) /) / – تقريرا بشأن هذا الطلب ورد فيه[2]:

- ان بدء أية مفاوضات مع تركيا بشأن هذا الطلب لايمكن ان يتم قبل عام – وهو تاريخ تحول الجماعة الى سوق داخلية موحدة .
- ان اختلافات اقتصادية وسياسية كبيرة لازالت قائمة بين تركيا والجماعة الاوروبية تتعلق بارتفاع معدلات التضخم والبطالة ومستوى التنمية وقضايا النقابات وحقوق الانسان والاقليات في تركيا ومشكلاتها مع اليونان.
- يتطلب وضع خطط لاقامة اتحاد جمركي بين تركيا والجماعة وزيادة وتطوير التعاون المالي والمعونات الاقتصادية والفنية والاتصالات السياسية .

وبعد خمس سنوات من صدور هذا التقرير تم التوصل في /// الى ماوصفته المصادر التركية بـ(اتفاق محتمل للاتحاد الجمركي) بمعنى مجموعة من الخطوات والتدابير يتعين على تركيا اتخاذها قبل نهاية عام والا تأجل الاتحاد الجمركي حتى منتصف عام ، وفعلا فان البرلمان الاوروبي أقر في) /) / اتفاقية الاتحاد الجمركي مع تركيا كوسيلة لدعم حكومة تشيللر في مواجهة منافسها حزب الرفاه في الانتخابات البرلمانية، غير انه عاد في) /// الى اتخاذ قرار بتجميد المساعدات المالية المقررة لتركيا في الفترة من الى عام بسبب قضايا تتعلق بعدم مراعاة حقوق الانسان وخاصة في المناطق الكردية وعدم حدوث تقدم على صعيد الديمقراطية .

وبعد دخول الاتحاد الكمركي في العام حيز التنفيذ بعد تأخير دام عشر سنوات ، أوصت المفوضية الاوروبية في تشرين أول بفتح المفاوضات لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ، حيث حصلت في شهر كانون أول من العام نفسه ، موافقة زعماء الاتحاد الاوروبي على بدء مفاوضات الانضمام اعتبارا من الثالث من تشرين أول . وفي هذا التأريخ اعلن وزير الخارجية التركية آنذاك (عبد الله غول) بان تركيا توصلت الى اتفاق مع الاتحاد الاوروبي حول الشروط التي ستطبق على مفاوضات انضمام بلاده الى الاتحاد .

وحتى الآن لم يتخذ الاتحاد الاوروبي موقفا واضحا تجاه تركيا، فمنذ تشرين أول والاتحاد الاوروبي يتفاوض مع تركيا حول انضمام لن يكون محتملا قبل وعلى الرغم من ان العضوية الكاملة هي الهدف الرسمي

---

[1] **أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الاطلسي، المطبعة الوطنية، عمان ، .**

[2] **حميد حمد السعدون، تركيا والرفض الاوروبي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، بغداد ، العدد ( )**

.

[3] **محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين اليهود والعرب ، ج/ / ، دار الشروق ، القاهرة .**

[4] **جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، م د و ع ، ط/ / ، بيروت ، . . .**

للمفاوضات ، الا ان هذا البلد المسلم لن يصبح عضوا في الاتحاد الاوروبي بصورة تلقائية الا اذا استوفى كل المعايير الموضوعة .

ففي تشرين أول هدد الرئيس القبرصي (ديمتريس كريستوفياس) بسد الطريق امام مفاوضات تركيا للانضمام للاتحاد الاوروبي خلال القمة القادمة مالم تفتح انقرة موانئها ومطاراتها للمرور امام قبرص .

في حين طالبت اسبانيا التي تتولى الرئسة الدورية الحالية للاتحاد الاوروبي باستئناف مفاوضات تركيا الى الاتحاد مع فتح العدد الاكبر من الفصول ذات الصلة في مفاوضات الانضمام ، ومنذ بدء المفاوضات نهاية تم فتح ( ) فصلا ذات صلة في المفاوضات من اصل ( ) فصل ، ولكن الاتحاد الاوروبي يعرقل ( ) فصول منها منذ العام خصوصا لأن الاتراك يرفضون فتح موانئهم ومطاراتهم امام قبرص التي اضحت الآن عضوا كاملا في الاتحاد الاوربي .

كما ان لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي ، حذرت مطلع العام الحالي (كانون ثان) من امكانية تعثر مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد بسبب ماوصفته التراجع في ملف الاصلاحات المتمثلة بمنع نشاط حزب المجتمع الديمقراطي (الكردي) ، والغاء التشريعات التي تحد من سلطة المحاكم العسكرية . كما طالب النواب الاوربيون في قرارهم السلطات التركية ، باصلاح الدستور وتحسين طرق تطبيق القوانين في مجال حقوق المرأة وحرية المعتقد والتعبير ، وان اوربا لن تتسامح عندما يتعلق الامر بممارسة التعذيب والتراخي في محاربة الفساد .

كما طالبوا انقرة باتخاذ تدابير محددة وفعلية في مجال حل المسألة القبرصية وان الحل يبدأ بانسحاب القوات التركية من شمالي قبرص . ودعا النواب الى فتح باب التفاوض مع تركيا بخصوص الطاقة وهو الفصل (.) من فصول وثيقة الانضمام ، وتأتي هذه التوصية بعد قيام تركيا بالتوقيع على اتفاق انشاء خط نقل الغاز " نابوكو " .

الدور اليوناني :

تنظر اكثرية النخب السياسية والاقتصادية التركية الى العلاقات مع الاتحاد الاوروبي في سياق يتجاوز كثيرا حدود اعتبارات السياسة الخارجية .

ان هذه النخب تتصور هوية الدولة القومية التركية الحديثة ، متأثرة تأثرا مباشرا بهذه العلاقات ، فعضوية الاتحاد الاوروبي تشكل ، حسب اعتقادهم ، مرادفا للاعتراف باضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا ومن ثم الاعتراف بان تركيا عضو في النادي الغربي وانها دولة اوروبية .

وبعد هذا العامل المهيمن الطاغي القائل بانتماء تركيا الطبيعي الى اوروبا، ثمة دوافع سياسية اخرى تكمن وراء الاندفاع نحو اوروبا، ولعل أحد أهم هذه الدوافع هو التنافس مع اليونان. فانطلاقا من الصراعات العميقة بين الدولتين المتشاطئتين لبحر ايجة، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع في علاقاتها مع بلدان ثالثة على صعيد السياسة الخارجية بمكانة لاتكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان . وبالتالي فان الطلب التركي للالتحاق بركب السوق الاوروبية المشتركة ، الذي جاء بعد الطلب اليوناني للغرض نفسه في سنة كان نتيجة منطقية[5]. ان اليونان توظف وضعها كعضو كامل في الاتحاد الاوروبي في سبيل ابقاء تركيا بعيدة عن اوروبا، ودون أن يكون الاعضاء الآخرون، قادرين على أو راغبين في منع اليونان فعلا من القيام بذلك .

على الرغم مابين تركيا واليونان من علاقات الجوار الجغرافي والانتماء الى الحلف نفسه ، فان مشكلات عديدة مثارة منذ سنوات بين تركيا واليونان ، ومن المرجح استمرارها في المستقبل المذكور ، رغم ظهور العديد من البوا لانفراجها .

ومن اهم هذه المشكلات :

---

[5] **هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة ، ترجمة فاضل جتكو ، العبيكان ، الرياض ،** .

- مشكلات بحر ايجة المتعلقة بجرفه القاري ومياهه الاقليمية ووضع جزره ومجاله الجوي ، فضلا عن مسألة حقوق التنقيب عن النفط فيه .
- مشكلة تراقيا الغربية باليونان وحقوق الاقلية التركية فيها .
- المشكلة القبرصية بتعقيداتها وتداعياتها منذ الستينيات ، والتدخل العسكري التركي فيها واعلان جمهورية قبرص التركية في الجزء الشمالي من قبرص .

المعادلة الصعبة :

يجعل انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي ثاني اكبر عضو في الاتحاد من حيث عدد السكان بعد المانيا، حيث بلغ عدد سكان تركيا (,) مليون نسمة في عام , ، وقد تكون تركيا العضو الأول في الاتحاد من حيث عدد السكان بحلول عام , وفقا لبعض التقديرات ، وهذا التعداد يعطي تركيا عددا اكبر من الممثلين داخل البرلمان الاوروبي ويجعلها من الاعضاء الفاعلين فيه في حالة قبول انضمامها اليه . ويعتقد البعض ان هذا يثير مخاوف سياسية عديدة لدى دول الاتحاد من ان تتحول القضايا الاسلامية في تركيا الى قضايا أوروبية .

وعلى المستوى الاقتصادي يتوقع البعض ، ان انضمام تركيا للاتحاد سوف يدفع بعدد كبير من المهاجرين الاتراك الى بعض دول الاتحاد وغيرها للبحث عن فرص عمل في تلك الدول . ونظرا لأن العمالة التركية تعتبر من العمالة الرخيصة فسوف يساعد هذا على تدني الاجور في تلك الدول وزيادة معدلات البطالة ، هذا اضافة الى توقع انتشار السلع التركية الرخيصة في دول الاتحاد ، مما سوف يؤثر على الصناعة المحلية في دول اوروبا ، فضلا عن تأثيره على مستوى الجودة .

ويرى بعض المحللين ان انضمام تركيا سيتيح للمستثمرين الاوروبيين القيام باستثمارات في تركيا التي تعتبر سوقا واعدة وكبيرة . وتعد الولايات المتحدة الامريكية من اكثر الدول تأييدا لانضمام تركيا للاتحاد الاوروبي سواء في عهد بوش أو اوباما ، أما فرنسا فقد كان الرئيس السابق جاك شيراك ذو موقف مؤيد ، ولكن الرئيس الحالي ساركوزي له موقف معارض تماما من انضمام تركيا للاتحاد ، حيث يعتبر تركيا ليست دولة اوروبية وانما احدى دول آسيا الصغرى ، ولكنه لايعارض وجود شراكة بين تركيا والاتحاد الاوروبي ولكن ليس كدولة عضو .

وبذلك تلوح الآن ثلاث قوى معارضة لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي متمثلة في كل من قبرص واليونان وفرنسا .

تركيا والحلم الاوروبي :

يأتي الاتحاد الاوروبي في طليعة مناطق العالم التي باتت تركيا اليوم مندمجة بها بقوة ، فعلى الرغم من ان تركيا ليست عضوا في الاتحاد ، فاتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد تغطي نصف علاقات تركيا التجارية ، ففي سنة ذهبت نسبة حوالي % من الصادرات التركية الى اوروبا ، وجاءت نسبة % من ايراداتها من هناك . أما على صعيد الاستثمار الاجنبي المباشر في تركيا فان حصة الاتحاد الاوروبي تصل الى , % من مجموع الرساميل الاجنبية المعتمدة ، والاتحاد الاوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه اكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج ، وتعيش فيه اكثرية الاتراك المقيمين في الخارج البالغة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة وبما تشكل حوالي ما نسبته % من مجموع السكان .

وبالنسبة الى نشطاء حقوق الانسان تعني ضمان قدر اكبر من اشاعة الديمقراطية ، أما بالنسبة الى المؤسسات السياسية والحاكمة ، فقد ظلت عضوية الاتحاد الاوروبي ، تشكل قضية حضارية ، حياتية ، ومسألة اثبات وجود تاريخي .

اضافة الى الاندماج القوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، ثمة روابط سياسية وثيقة بين تركيا واوروبا ، ولعل أبرز هذه الروابط هي اتفاقية الاتحاد بما فيها الوحدة الجمركية ، وعضوية حلف الناتو، ووضعية الزمالة في اتحاد

---

[6] **المصدر نفسه ، ص .**

[7] **المصدر نفسه ، ص .**

اوروبا الغربية . كما وتتمتع تركيا ايضا بعضوية المجلس الاوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في اوروبا ، وغيرها من المؤسسات الاوروبية ذات الاهمية السياسية والاحزاب السياسية والنقابات وبقية الاتحادات الاوروبية .

وهكذا ، فان سياسة تركيا تجاه الاتحاد الاوروبي ، الذي غالبا مايعتبر مكافئا لأوروبا ، تبقى اولى اولويات نخبة الاعمال التركية وقيادة الجيش والنخب السياسية التقليدية التي مازالت تسيطر على الحياة السياسية في تركيا .

ان هذه النخب تنظر الى العلاقات مع الاتحاد الاوروبي في سياق يتجاوز حدود اعتبارات السياسة الخارجية كثيرا ، فهي تتصور هوية الدولة القومية التركية الحديثة ، متأثرة تأثرا بهذه العلاقات ، وان المسألة، ليست الا مسألة حصول تركيا على الاعتراف بأنها عضو في النادي الغربي ودولة اوروبية ، حيث تشكل عضوية الاتحاد – حسب اعتقادهم – مرادفا للاعتراف باضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا ، بما يؤكد في الوقت نفسه ، الانتصار النهائي لثورة كمال أتا تورك .

كما ان هناك دوافع سياسية اخرى تكمن وراء اندفاع تركيا نحو اوروبا، ولعل أحد هذه الدوافع كما بينا هو التنافس مع اليونان.

ثمة دافع آخر ذو علاقة بالهواجس الأمنية التي شكلت السبب الرئيس الذي دفع تركيا بعد الحرب العالمية الثانية نحو الاندماج بنظام الأمن الغربي عبر قبول العرض الذي وفره مبدأ ترومان ، وما لبثت هذه المبادرة بسبب تطور الصراع بين الشرق والغرب ، ان أفضت الى ادماج تركيا بالاقتصاد الاوروبي ، حيث بات التطور الاقتصادي والسياسي للبلاد معتمداً على هذه العلاقات التي كانت في البداية متركزة بصورة حصرية على الولايات المتحدة . لكن انقرة مالبثت ان زادت من توجهها نحو اوروبا الغربية مع تنامي شعور تركيا بالاستياء من الولايات المتحدة وخصوصاً من الموقف الامريكي من .لمراحل المختلفة للأزمة القبرصية.

ان الامر الاكثر اهمية في ظل الظروف الحالية، هو ضمان تدفق مضطرد وكبير للأستثمارات الاجنبية المباشرة من الشركات الاوروبية الغربية والتي ستساعد ها في الحصول على خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج اليها تركيا حاجة ماسة لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها. وخلافاً لما كانت عليه الاحوال في الفترة المبكرة من العلاقات بين الطرفين، لم تعد المساعدة المالية الممنوحة من الاتحاد الاوروبي عتبر بروتوكولات الزمالة المالية ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور الاقتصادي السريع الذي عاشته تركيا، ومع ذلك فان أهميتها السياسية الرمزية تنامت كثيراً نتيجة المناخ السياسي (المتدهور) بين تركيا والاتحاد الاوروبي.

تركيا ومنظومة الأمن الغربية :

شهدت مكانة تركيا أهمية لايستهان بها في منظومة الأمن الغربية ايام الحرب الباردة ، حيث كانت تركيا هي العنصر المحوري في جناح الناتو الجنوبي – الشرقي ، وبذلك تم ضمان أمنها القومي بانضوائها تحت لواء حلف الاطلسي .

لكن هذه الصورة ، شهدت تغييرا كبيرا منذ انتهاء الحرب الباردة ، فلم تعد الساحة الاوروبية هي ساحة الاحتكاك المباشرة ، فضلا عن ان الاخطار العسكرية المباشرة التي تهدد تركيا تقلصت الى حد كبير ، وصارت تركيا وحلفاؤها تواجه بيئة سياسية امنية جديدة جرى وصفها على انها حقبة انتقال وتحول تستدعي جملة من اشكال اعادة التوجه والهندسة الجديدة[8]. وفي اطار هذا النظام الجديد ينتصب في وجه تركيا تحدي العثور على مكان أو دور سيحدد ما اذا كانت ستستمر مصدر قوة بالنسبة الى سياسة الأمن الغربية ، أم ان هناك احتمالا لأن تصبح مكمن ضعف أو استغناء والى أي مدى .

في تركيا ثمة شعور عام بالخطر والريبة ما لبث ان نشأ بسبب التعقيد المتزايد لبؤر الصراع على حدود البلاد مباشرة ، في حين ان بحث الناتو عن ادوار واستراتيجيات واشكال تنظيمية جديدة ، خلق قدر غير قليل من الشك والقلق في اوساط سياسة الأمن التركية حول القيمة السياسية والعسكرية الحقيقية لجملة ارتباطات البلاد التحالفية .

---

[8] **Cevik Bir, Turkey's Role in the New World order, Strategic Forum, No. 135, Feb. 1998, P.1.**

وكنتيجة لهذا الوضع الضبابي والمعقد ، حيث ان تركيا لن تكون مؤهلة لبلوغ مستوى الاكتفاء الذاتي على الصعيد الأمني في المستقبل القريب ، فضلا على ان النخبة العسكرية والسياسية راسخة القناعة بان استمرار التغريب الكمالي لتركيا لايسمح بحلحلة الروابط مع منظومة الأمن الغربية ، فقد حرصت المؤسسة العسكرية على اعتماد استراتيجية متعددة المسارات لاتلغي أيا من الخيارات على المدى المتوسط :

- حرصت قيادة الجيش على اعتماد برنامج نجديد وتحديث شاملين للقوات المسلحة ، ويأتي التعاون العسكري – الصناعي مع اسرائيل ضمن هذا المجال .
- تحاول انقرة ان تحافظ على روابطها مع الاطار المؤسساتي الموجود لسياسة الأمن الاوروبية وثيقة وشاملة قدر الامكان ، بحيث يبقى الناتو (عبر الاطلسي) العماد المركزي لجعل تركيا جزءا من الشبكة الغربية .
- تحرص انقرة على ان تصبح جزءا لايتجزأ من سلسلة البنى الامنية الاوروبية الناشئة المتمتعة بقدر اكبر من الاستقلالية التي تبدو متطورة بالارتباط مع الاتحاد الاوروبي . وبهذا الصدد فمن غير الواضح ، ما اذا كان اندفاع تركيا باتجاه عضوية الاتحاد الاوروبي ناتج عن مصالحها السياسية الأمنية ، أم ان مبادراتها مع اوروبا على صعيد السياسة الامنية ليست الا أداة اخرى من ادوات الوصول الى عضوية الاتحاد .

في مقاربة لبعض القضايا المرتبطة بتركيا ومفهوم الأمن الاوروبي والغربي ، يتضح جليا انه لم يعد هناك ثمة تهديد أمني ملموس بصورة مشتركة بعد انتهاء الحرب الباردة ، رغم وجود بعض الاستثناءات التي انتهت في البلقان ، واستمرار بعضها في القوقاز وبحر ايجة .

ان الجدل الدائر حول اصلاح الناتو وتوسيعه والاراء المطروحة في بعض الدول الاوربية ، يعززان الانطباع بان السياسة الامنية العسكرية الجديدة ليست قائمة على أي دفاعي وطني تقليدي ، بل متمركزة اكثر على تدخل مدعوم عسكريا في صراعات خارج منطقة الناتو التقليدية ، وهذا هو مايجري الآن في افغانستان .

ان مفهوم الأمن الاوروبي ، قد تغير الآن واتسع وبات يشمل جملة متباينة من المخاطر ، تتضمن الصراعات المسلحة ذات الطابع المحدود الناجمة عن نزاعات حدودية أو صراعات عرقية (القوقاز والبلقان)، خطر انتشار اسلحة الدمار الشامل ووسائل ايصالها ، الارهاب الدولي والحرب على الارهاب خاصة بعد احداث (ايلو (وما تبعها من الحرب في افغانستان ، غزو العراق في ، الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية ، تلوث البيئة ، عمليات حفظ السلام ... الخ

وما يميز هذه المخاطر الامنية الجديدة ، هي طبيعتها العابرة للحدود القومية ، مما يدعو الحكومات الاوروبية الى الاقتناع بان افضل سبل مواجهتها ، هي الجهود القائمة على التعاون الدولي ، وافضل اسلوب لضمان ذلك ، هو وجود انظمة سياسية مستقرة منفتحة على العالم الخارجي .

ان هذا البرنامج لايتقاطع مع برنامج السياسة الأمنية لدى تركيا ، فتركيا تشارك بصورة مباشرة ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، في جهود حفظ السلام المبذولة في كل من يوغسلافيا السابقة وما وراء القوقاز ، وكذلك في الحرب في افغانستان . وهي مشاركة ايضا في الفعاليات الاوربية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية ، حيث ان احدى الطرق الدولية الرئيسة لتجارة المخدرات تمر عبر الاقاليم الشرقية لتركيا الى اوروبا ، اما الهجرة غير المشروعة الاتية من الشرق الاوسط وجنوب آسيا ، فغالبا ما تتبع طرقا بحرية تنطلق من موانئ تركية لتنتهي في اليونان أو ايطاليا .

هناك خطرا أمني آخر هو الارهاب الدولي الذي يمارس تأثيره على تركيا وعلى علاقاتها مع شركائها المتحالفين معها بطريقة خاصة، فبنظر اكثر الاتراك يشكل حزب العمال الكردستاني (PKK) أحد أخطر التنظيمات الارهابية في العالم، وهو يستهدف وحدة البلاد الاقليمية. فالشارع التركي ومعه القيادات السياسية يشعر بعدم ارتياح وسخط اسلوب حلفاء اوروبيين رئيسيين في التعامل مع الحزب المذكور، فقد ظلت الادانات الاوروبية الشعبية بل وحتى الرسمية احيانا، لانتهاكات حقوق الانسان الخطيرة التي رافقت التحركات العسكرية التركية في الاقاليم الجنوبية–الشرقية،

---

[9] Ali L. Karaos , NATO Enlargement, Turkish , Foreign Policy Institute, Ankara, PP. 23 – 24 .

والانتقادات الاوروبية الموجهة الى قيام الجيش التركي باجتياح شمالي العراق بوصفه انتهاكا لسيادة العراق الوطنية، تدفع الاتراك الى الاعتقاد بأن الاوروبيين ليسوا مستعدين للتعبير عن اي تضامن تحالفي عملي حين تكون حماية الامن القومي التركي أمرا ضروريا [10].

ولا زالت روسيا العدو التاريخي لتركيا ، رغم انها لم تعد خصما منهجيا ، تفوق أي بلد اوروبي آخر على صعيد اثارة المخاوف الامنية لدى تركيا ، حيث برغم كل التطورات الايجابية مع روسيا التي اعقبت انتهاء الحرب الباردة ، فان تورط روسيا المتواصل في مسلسل النزاعات والصراعات العنيفة الناشبة في القوقاز ، ينذر باحتمال حدوث صراعات روسية – تركية نظرا للروابط التي تشد تركيا الى العديد من بلدان المنطقة . والحوادث التي جرت في كل من الشيشان واوزبكستان وارمينيا وجورجيا خير مثل على ذلك.

كما وان هناك تنافس تركي – روسي قوي جدا حول تحديد خريطة خطوط أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين باتجاه اوروبا ، ومسألة رسم الخريطة هذه تنطوي على اهمية استراتيجية بالغة بالنسبة الى تطور المنطقة ، كما ان رفض موسكو لالغاء صفقة صواريخ (S-300) مع قبرص ، اعتبر حركة شديدة النسف للاستقرار في منطقة شرق المتوسط ، ضاعف من قلق تركيا حول اهداف روسيا السياسية في المنطقة.

من المؤكد ان انقرة ليست راغبة في خلق توترات دائمة في العلاقات الغربية – الروسية ، غير انها شديدة الحرص على معارضة تقديم اي تنازلات غربية الى روسيا ، قد تفضي الى اعطاء روسيا مجالا اوسع للمناورة في بلدان رابطة الدول المستقلة وخصوصا في القوقاز .

وكما تم الاشارة اليه فيما سبق ، تبقى المشكلة الاكبر في السياسة الامنية التركية التي تنطوي على قدر اكبر من الاهمية المباشرة بالنسبة الى الدول الاوروبية الاخرى ، هي مشكلة التوترات المتصلة مع اليونان وقبرص ، حيث اكتسبت هذه المشكلة بعدا أمنيا اوروبيا خاصا بعد قبول قبرص كعضو كامل في الاتحاد الاوروبي .

السياسة الاوروبية تجاه تركيا :

بقيت تركيا عضوا مدللا في حلف شمال الاطلسي منذ الايام الاولى لهذا الحلف ، الذي يعتبر العمود الفقري للأمن الاوروبي طوال بقاء العلاقة العابرة للأطلسي أقوى عناصر المصالح الامريكية في اوروبا .

وظلت تركيا احدى اكثر القوى السياسية أهمية في محيطها ، فهي قد خلعت ثوب الدولة النامية والتحقت بركب البلدان التي انفتح اقتصادها على المنافسة الدولية وحقق اكثر وتائر النمو اثارة بين الدول المنضوية تحت مظلة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وهي تتوفر على جميع الطاقات التي تمكنها من الاستمرار في هذا الاتجاه شرط بقاء القدرة على ادامة الاطار السياسي المستقر الضروري للتنمية الاقتصادية وتحسينه موجودة .

على الصعيد السياسي ، ينظر الاوروبيون الى تركيا ، بوصفها احد النماذج القليلة للدول الديمقراطية بين بلدان العالم الاسلامي . غير ان ديمقراطية تركيا – حسب المعايير الاوروبية – مازالت تعاني من نواقص لايستهان بها نتيجة ثقافة سياسية تتميز بقيم المجتمع المغلق وآلياته .

كما ينظر الى تركيا من خلال محور جديد هو الارو – أسيوي ، حيث اصبحت أهمية تركيا ووزنها الاستراتيجي التقليدي اكثر بروزا نتيجة جملة التطورات في كل من البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والبحر الاسود والبحر المتوسط والشرق الاوسط والحرب في كل من افغانستان والعراق .

في خلال سني الحرب الباردة ، كان تزاوج المصالح الاوروبية والامريكية في العلاقات مع تركيا ، أقوى مما عليه منذ التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية الدولية أوائل عقد التسعينيات ، ثم ما لبث تقارب المصالح الاوروبية والامريكية المرتبط بالناتو أن أخلى مكانه لسياسات اكثر تمايزا : فليست تركيا في نظر الامريكيين الا احدى ادوات احتواء ايران والعراق ، ثم ازدادت هذه الاهمية وضوحا بعد والحرب في افغانستان والعراق ، وكذلك لتدعيم عملية السلام المحتضرة في الشرق الاوسط عن طريق التعاون التركي – الاسرائيلي ، فضلا للالتفاف على روسيا وايران في عملية

---

[10] **هاينتس كرامر ، مصدر سبق ذكره ، ص .**

[11] **Paul B. Henze, Russia and the Caucasus , Perceptions, Vol.1, June – Aug. 1996, PP. 53 – 71 .**

ايصال النفط والغاز من آسيا الوسطى . أما اوروبا، فأن العلاقات مع تركيا تتدرج باعتبارها جسرا للتواصل مع العالم الاسلامي او مع آسيا الوسطى ، او بمهمة الحاجز المانع ضد تقدم الاصولية الاسلامية.

تركيا وتحديات الانضمام الى الاتحاد الاوروبي :

:- بغية التوافق مع معايير كوبنهاجن، اتخذت تركيا جملة من التعديلات القانونية لغرض تسيير انضمامها للاتحاد الاوروبي :

صادق البرلمان التركي في تموز . على مجموعة اصلاحات عرفت بالحزمة السابعة من اصلاحات كوبنهاجن التي تهدف الى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الاوروبي .

وقد تضمنت الاصلاحات عدة ضمانات تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الانسان ، فهي تعتمد على تعديل اجراءات التحقيق وتشديد العقوبات في حالات التعذيب ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية والغاء جرائم الرأي وتعديل قوانين الجمعيات الاهلية والسماح بتدريس اللغة الكردية والبث الاعلامي باللغة الكردية .

وتضمنت تلك الاصلاحات ايضا تشريعات تحد من سلطات المؤسسة العسكرية وتعيد هيكلة علاقتها مع السلطات المدنية ، كما اصبحت ميزانية المؤسسة العسكرية خاضعة للرقابة البرلمانية ، كما قلصت التشريعات الجديدة من الوجود العسكري في مجلس الأمن القومي الذي حكم تركيا من وراء الكواليس منذ انقلاب .

وقصرت تمثيل المؤسسة العسكرية في المجلس على رئيس الاركان ، كما نصت التشريعات الجديدة على تحويل مجلس الأمن القومي الى جهة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وتخضع امانتها لرئيس الوزراء المنتخب .

- ان المفوضية الاوروبية تتجه الى تقييد بعض الامتيازات التي يحق لتركيا الحصول عليها في حال دخولها الاتحاد ، مثل حرية التنقل التي ستعطى للأتراك على دفعات بعد نهاية المفاوضات ، ولهذا الامر أهمية في ضوء خوف دول اوروبية عديدة من ان تحدث هجرة عمالية تركية اليها تقدر بـ , مليون نسمة .

ومن جهة ثانية ، فأن هناك تكاليف مالية ضخمة سيتحملها الاتحاد الاوروبي حتى يمكن ضم تركيا اليه ، وهي تصل بحدود بعض المراقبين الى ما يقارب الـ ( ) مليار يورو .

- يشكل الاسلام السياسي والاكراد ، اثنين من الاهداف الصعبة لتوسيع الاتصالات السياسية . فعلى الرغم من ضرورة اعتبار الاسلام السياسي احدى الظواهر الطبيعية للمجتمع التركي والحياة السياسية في تركيا ، يبقى أفضل وسائل احتواء سماته المعادية للغرب والديمقراطية متمثلا بالتطوير الشامل للديمقراطية الليبرالية وتحقيق رخاء واسع على لمستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وتبقى القضية الكردية ، هي المشكلة السياسية – الاجتماعية الاخطر التي تواجهها تركيا ، وخلافا للموقف الذي يتخذه التيار الرئيسي في السياسة التركية ، فأن الدوائر السياسية الاوروبية ، ترى ان لاشيء غير احداث تغيير في السياسية التركية تجاه الاكراد ، يمكن ان يجلب حلا لتلك المشكلة .

---

[12] **التقرير الاستراتيجي العربي . – . ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، القاهرة ، .** .

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة، ان تركيا ستظل تحاول الالتحاق دون كلل بالنادي الاوروبي ، وستظل اوروبا تمانع لاسباب وجيهة وأخرى غير وجيهة. وستظل دورة الرغبة التركية والممانعة الاوروبية تشغل حيزا زمنيا قادما لاينتهي قبل العام . حسب رأي أكثر المتفائلين.

اذا بقيت الظروف السياسية في اكثر الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على حالها ، مع استمرار حالة الممانعة والتصدي لدى فرنسا واليونان وقبرص ، فان بلوغ الاندماج التركي سيكون صعبا ما لم يتم تقديم بعض التنازلات السياسية التركية الرئيسية والتي يبدو ان الشارع التركي ليس معدا لقبولها . فطوال بقاء تركيا مقتنعة بأن عضويتها ليست الا مسألة استعادة حق من حقوقها ، ستظل انقرة تواجه مصاعب ومشكلات متلاحقة في علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي قد تتجاوز المعايير المفروضة لقبولها .